

الدمج الاجتماعي... وحق المعاق في التعليم

طلال أبو ركيه

إن عملية دمج المعاق في المجتمع تعترضها عقبات كثيرة، أهمها أن المعاق لا يزال يشعر بفجوة واسعة بينه وبين المجتمع، وحتى في المدارس لا يعرف المربون كيف يتوجب التعامل مع الكفيف والأصم، وفي الشارع أيضاً تبرز مشكلة المعاق مع سائق التاكسي الذي لا يعرف أن كرسي العجلات يمكن طيه ووضعها في السيارة، كما لا يستطيع المعاق الوصول إلي البيئة المرافق العامة أو استعمالها بشكل جزئي أو كلي، لأن تلك المرافق مصممة لاستخدام غير المعاقين، ويمكن القول بأن البيئة العامة المحيطة بالمعاق غير مهيأة لاستقباله ومن ثم دمجها في الحياة العامة، مما يجعل المعاق عبئاً وعالة علي عائلته وعلي مؤسسات المجتمع المختلفة. ولكي يمكن تحقيق الدمج الاجتماعي في قطاع التعليم فإنه لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

1. تطبيق قانون التعليم الإلزامي ضمن فلسفة وقانون التربية والتعليم بغض النظر عن وضع الطفل وقدراته الذهنية والحركية والحسية والنفسية.
2. يجب أن توفر الجامعات والمعاهد والمدارس فرصاً متكافئة للمعاقين للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية وفق رغباتهم ضمن إطار المناهج المعمول بها.
3. على وزارة التربية والتعليم توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجاتها وإعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعاقين كل حسب إعاقته.
4. علي وزارة التربية والتعليم توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة وبحسب الحالة، بالإضافة إلى توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعاقين بحسب احتياجاتهم.
5. لا يجوز أن تشكل الإعاقة بحد ذاتها سبباً في رفض طلب الانتساب أو الدخول إلي أي مؤسسة تربوية أو تعليمية رسمية أو خاصة.
6. الخدمات التأهيلية المتوفرة حالياً في البرامج التعليمية لا تلغي مسؤولية التربية والتعليم في الاهتمام بالأشخاص المعاقين واحتياجاتهم التربوية والتعليمية.
7. أهمية إنشاء قسم خاص في وزارة التربية والتعليم للاهتمام باحتياجات الأشخاص المعاقين "وتطوير البرامج والمناهج التعليمية الخاصة بما يتلاءم مع فلسفة التعليم العام وحقوق الأفراد في التعليم".
8. العمل على توفير الاحتياجات الخاصة للطلاب المعاق في أثناء فترة الامتحانات الرسمية مثل تحديد الوقت المخصص، تأمين الأسئلة " برايل، خط كبير، مساعدة شخص آخر".
9. من مهمات الجامعات من خلال برامج التعليم المستمر والمساقات التعليمية، وضع البرامج المنهجية حول الإعاقة والبرامج التدريبية الخاصة للكوادر الفنية التي تعمل في هذا المجال لرفع مستوى الخدمات.

واعتقد أنه يجب عقد مؤتمر عام حول مشكلة الدمج الاجتماعي للمعاقين في المدارس والجامعات بحضور جميع المهتمين وأصحاب الشأن لوضع الآليات لتنفيذ هذه البنود وغيرها التي لم يتم ذكرها، حتى نستطيع ضمان مشاركة المعاقين البناءة في بناء المجتمع و ذلك من اجل القيام بواجباتهم تجاه وطنهم وبخاصة في ظل ارتفاع وازدياد نسبة المعاقين مع ما يواجهه الشعب الفلسطيني في انفاضة الأقصى، والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المعاقين خلاله.

المعاقون ... أكثر من مطرقة أكثر من سندان

هيئة التحرير

لا نظن أنه من باب الترف تسليط الضوء على حق المعاقين في التعليم والتأهيل، وبخاصة في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني الذي يشكل فيه المعاقون نسبة عالية من عدد السكان، مقارنة بنسبتها لدى الشعوب الأخرى. وإذا كان هدفنا في تخصيص هذا العدد من "تعليم حر" هو تسليط الضوء على حقوق المعاقين في التعليم والتأهيل، إلا أن هناك أسئلة منهجية لا بد من طرحها في هذه الكلمة الافتتاحية، لإضاءة الزوايا المعتمة في مثل هذه القضية؛ ولا بد أيضاً من الاجتهاد بالإجابة عنها

- مَنْ هو المعاق؟
- لماذا إثارة هذا الموضوع اليوم؟
- هل المعاق الفلسطيني يحظى بالرعاية المطلوبة من قبل الدولة والمجتمع ومؤسساتهما الرسمية والأهلية، أم لا؟
- هل يندرج واجبنا تجاه المعاقين في إطار باب الواجب الأخلاقي والإنساني، أم في إطار باب الواجب الحقوقي، أم في إطارَيّ البابين معاً؟

مَنْ هو المعاق؟

عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة المعاق بأنه "أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه، بصورة كلية أو جزئية، ضرورات حياته الفردية و/أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية". بينما عرف قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم (4) لعام 1999م المعاق بأنه "الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين". فالمعاق إذن، وفق التعريفين السابقين، الدولي والوطني، هو الشخص غير القادر على ممارسة حياته الطبيعية دون مساعدة من أحد. لقصور عنده، وهذا التعريف يشمل المعاقين عقلياً أو جسدياً.

قد يتساءل سائل لماذا نتناول موضوع المعاقين محوراً رئيساً في هذا العدد من النشرة؟ وهل حق المعاقين بالتعليم والتأهيل يستأهل منا كل هذا الاهتمام؟ وهل هناك تقصير من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات اللازمة للمعاقين؟ وهل تشكل الإعاقة ظاهرة في المجتمع الفلسطيني حتى نتأثر؟ نجيب بـ "نعم". ولكن لماذا؟

بداية لم تقع بين أيدينا إحصائيات دقيقة حول نسبة المعاقين في المجتمع الفلسطيني، وهناك من يتحدث عن نسب أقلها ثلاثة بالمائة، وهناك من يتخطى هذه النسبة كثيراً، ويتحدث عن سبعة بالمائة أو عشرة أحياناً. وإن كان الرقم الأخير مبالغاً به من وجهة نظرنا، إلا أن الإعاقة تشكل ظاهرة في مجتمعنا، وذلك لسببين:

أولهما: يشكل زواج الأقارب في المجتمع الفلسطيني ظاهرة ذات شأن ورغم ارتفاع نسبة التعليم، ومن ذلك المجتمعات الريفية والبدوية، حيث تنتشر هذه الظاهرة فيهما أكثر من غيرهما، إلا أن زواج الأقارب لا يزال يدور حول نسبه السابقة. ولا جديد في القول إن هذا النوع من الزواج يزيد من حالات الإعاقة العقلية والجسدية داخل هذه العائلات.

ثانيهما: في غضون الخمس عشرة سنة الأخيرة، خاض الشعب الفلسطيني انتفاضتين شعبيتين طويلتي المدة، الأولى امتدت ست سنوات متواصلة، والثانية أنهت عامها الثالث مع نهاية هذا الشهر، ولا تزال مستمرة حتى الآن. وخلال هاتين الانتفاضتين أصيب عشرات الألوف من الفلسطينيين، جلهم من الأطفال والفتية والشبان الذين كانوا يخوضون المواجهات مع قوات الاحتلال، أو أن قوات الاحتلال كانت تستهدفهم بشكل متعمد، حتى إن كانوا خارج نطاق المواجهات، عدد كبير منهم خرج بإعاقات جسدية.

من هنا، فإن الإعاقة، وخاصة الجسدية منها تشكل ظاهرة مقلقة داخل المجتمع الفلسطيني. وفي ظل تندي الخدمات المقدمة للمعاقين، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، إذا ما قورنت هذه الخدمات بحجم الظاهرة نفسها، فإن هناك ضرورة لأن تُفزع باب الخزان!!

نحن ندرك أن الاحتلال الإسرائيلي تسبب في تعميق هذه الظاهرة، سواء من خلال تسبب قواته الحربية بإحداث إعاقات دائمة بأجساد ألوف الأطفال والفتية والشبان الفلسطينيين، أو من خلال تهميشه وإهماله المتعمد في تحسين الخدمات الصحية لهذه الفئة من المواطنين الفلسطينيين قبل تسليم شؤونها للسلطة الوطنية الفلسطينية فيما بعد أو سلو، أو من خلال إغائه عملياً لدور السلطة الوطنية بعد عملية "السور الواقى" التي بدأت قواته بتنفيذها قبل عام ونصف العام في مناطق السلطة، وانتهت بإعادة احتلال تلك المناطق بشكل فعلي، أو من خلال الحصار العسكري المشدد المفروض على التجمعات السكانية الفلسطينية، وتدمير حياة البشر فيها، بما في ذلك الخدمات الصحية والإنسانية.

ومع كل هذا الإدراك، بما في ذلك إدراك الصعوبات التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا الوقت بالذات، إلا أن السلطة غير معفاة من القيام بواجبها تجاه المعاقين الفلسطينيين، وبخاصة في تطبيق المعايير الدولية الخاصة بحقوق المعاقين التعليمية والتأهيلية، فضلاً عن توفير فرص العمل لهم، وبخاصة أن قانون حقوق المعوقين الفلسطيني رقم (4) لعام 1999م ينص على حق المعاقين في التعليم، وبنصيب من الوظائف في المؤسسات الرسمية لا يقل عن خمسة بالمائة. ففي مجال الحق في التعليم، أكدت المادة الثالثة من هذا القانون على "ضمان حق المعوقين في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية والجامعات ضمن إطار برنامج المناهج المعمول بها في هذه المرافق. توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها. توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة. توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعوقين بحسب احتياجاتهم. وإعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين كل حسب إعاقته". وأما في مجال التأهيل والتشغيل، فقد نصت المادة الرابعة من القانون على "إعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات المعوقين. ضمان حق الالتحاق في مرافق التأهيل والتدريب المهني حسب القوانين واللوائح المعمول بها على أساس مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير برامج التدريب المهني المناسبة للمعوقين. وإلزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من المعوقين لا يقل عن 5% من عدد العاملين في تلك المؤسسات مع جعل أماكن العمل مناسبة لاستخدامهم. وتشجيع تشغيل المعوقين في المؤسسات الخاصة من خلال خصم نسبة من مرتباتهم من ضريبة الدخل لتلك المؤسسات".

كعادتنا، سواء في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بوجه عام، أو في نشرة "تعليم حر" بوجه خاص، استننا لأنفسنا سنة عند تناول أي موضوع أو نشاط قائم على الاستثناس برأي الفئات المستفيدة من هذا النشاط، حتى نقرب من ملامسة احتياجاتها الحقيقية. وقبل الشروع في إعداد هذا العدد من النشرة، التقينا عدداً من ذوي الشأن، سواء من المعوقين أنفسهم، أو من المهنيين والمهتمين بهذا الشأن. ومن خلال هذه اللقاءات طرحت عدة إشكاليات تتعلق بالخدمات المقدمة لهذه الفئة من حيث عدم توفير البيئة المناسبة لهم، سواء فيما يتعلق بوسائل التعليم، أو بالوسائل المساعدة. أو من حيث عدم توفير الوظائف التي تتناسب مع إمكانياتهم، علماً بأن عدداً كبيراً من المعاقين قدموا أمثلة نموذجية في تحدي الإعاقة، وأبدعوا في مجالات عديدة شأنهم شأن أي مبدع آخر، فهناك المهندس والطبيب والصيدلاني والأستاذ الجامعي والكاتب والصحفي والسياسي، الذي يعطي ويبذل في مهنته أيما إبداع.

إن نظرتنا للمعاق يجب ألا تتحى منحى العطف والشفقة، وإنما يجب أن تتحى منحى أخلاقياً وإنسانياً وحقوقياً معاً. فالمعاق إنسان له جميع الحقوق التي كفلتها المعاهدات والمواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان، القائمة أساساً على احترام الحقوق الأساسية له. كما كفلها القانون المحلي أيضاً. وإذا لم يكن قد كفلها هذا القانون فإنه يجب النضال باتجاه تضمينها في التشريعات الوطنية، وتطبيقها على أرض الواقع تطبيقاً منصفاً.

صحيح أن المعاهدات والمواثيق الدولية نظرت للمعاق نظرة أكثر إنسانية، ولكن هذه النظرة يجب ألا تدخل في إطار العطف والشفقة، وإنما يجب أن تبقى في إطارها الحقوقي، مع مراعاة الحالة الخاصة لهذه الفئة من الناس. إن المعاق إنسان أولاً وأخيراً، وللإنسان حقه في الحياة والسلامة البدنية والكرامة الإنسانية. وله حقه في حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتعليم والتنظيم والتجمع السلمي والصحة والترفيه الاجتماعي والعمل والتنقل وعدم التمييز... إلخ من الحقوق التي نصت عليها تلك المعاهدات والمواثيق والإعلانات.

إن تحقيق هذه الحقوق يقع على عاتق الدولة أولاً، وعلى عاتق المجتمع ثانياً. إن من واجب السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على خلق البيئة المناسبة لاحتياجات المعاقين بشكل عام، وللمعاقين من الطلبة بشكل خاص، وذلك من خلال توفير الوسائل التي يحتاجونها، والأدوات المساعدة لهم في الدراسة من كتب ووسائل سمعية وبصرية وحركية وتنموية عقلية، كل حسب احتياجاته. وتكوين بنية تحتية مخصصة لخدمتهم من وسائل النقل والمواقف العامة وأماكن الجلوس... إلخ. كما يقع على عاتق المجتمع، وخاصة مؤسساته المدنية، تقديم المساعدة لهذه الفئة من خلال تقديم المشورة والدراسات والأبحاث ودعم برامج التعليم والتأهيل، انسجاماً مع الرسالة التي تحملها منظمات المجتمع المدني. فالمسؤولية مشتركة هنا بين البيت والمدرسة والجامعة والمجلس القروي والبلدي والأطر السياسية والاجتماعية والمؤسسات الرسمية.

وفي النهاية، علينا أن نذكر دائماً أننا نقوم بواجبنا، وأنا نعمل على حماية إنسانية هذا الإنسان وحقوقه، ولا نقدم منه له.

نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ورشة لطلبة جامعة الخليل حول حرية الرأي والتعبير

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع جامعة الخليل، ورشة عمل حول حرية الرأي والتعبير، وذلك في مقر الجامعة يوم الأربعاء الموافق 2003/8/27، بحضور ممثلين عن الكتل الطلابية وعدد من الطلبة وموظفي الجامعة.

وفي بداية الورشة، تحدث نعيم الداعور مدير العلاقات العامة في الجامعة حول مفهوم وماهية حرية الرأي والتعبير، والعقبات التي تعترضها واليات تعزيزها في فلسطين.

وبعد انتهاء النقاش أوصى المشاركون في الورشة بتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما المؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان من اجل تعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير والقيام بنشاطات لا منهجية في الجامعة، وتكريس مبدأ الحوار والنقاش وعدم الحد من حرية وسائل الإعلام، وأن يأخذ المجلس التشريعي دوره في سن القوانين والحد من الرقابة الذاتية التي تمارسها وسائل الإعلام على ذاتها، وتوسيع هامش الحريات لإتاحة المجال أمام الجمهور للتعبير عن رأيه بشكل ديموقراطي.

يذكر أن هذه الورشة تأتي في إطار مشروع حوار طلبة الجامعات الفلسطينية، الذي ينفذه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بتمويل من مؤسسة روزا لوكسمبورغ الألمانية. وينفذ المركز هذا المشروع في إحدى عشرة جامعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر كمقدمة ضرورية إلى تعزيز الحوار الديموقراطي بين الطلبة والخروج بنتائج وتوصيات حول الموضوعات المطروحة بغية تضمينها في الدراسات التي ينوي المركز إصدارها حول الموضوع.

وفي نهاية اللقاء، قدم المركز الشكر والتقدير لرئيس الجامعة د.خلفي خنفر على إتاحة الفرصة للمركز لإقامة مثل هذه النشاطات مع الجامعة.

في لقاء مع مديرة التربية والتعليم بمحافظة نابلس حول امتحان التوجيهي

العشرة الأوائل في المحافظة، وفي الضفة أيضا، من الإناث فقط
نقل أكبر عدد ممكن من المعلمين إلى مدارس قريبة من أماكن سكنهم
تفعيل دور وسائل الإعلام للتعليم عن بعد من خلال التلفزيون المحلي والإذاعة

تعليم حر" - خاص

ذكرت السيدة جمان قرمان، مديرة التربية والتعليم في محافظة نابلس، أن أبرز المتغيرات التي أنتجت تمايزا ملحوظا في معدلات الطلبة في امتحان الدراسة الثانوية العامة للعام 2003 في المحافظة هو متغير الذكور والإناث، حيث حصلت الطالبات على نسب نجاح أعلى من الذكور. وقالت: "يلاحظ أن العشرة الأوائل في محافظة نابلس، وفي الضفة أيضا، من الإناث فقط".

واستعرضت، في لقاء خاص بنشرة "تعليم حر" أجري معها، الإجراءات التي نفذتها مديرية التربية للتغلب على إعاقه حركة المعلمين والمعلمات عبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية. وقالت أنه تم نقل أكبر عدد ممكن من المعلمين إلى مدارس قريبة من أماكن سكنهم. وأضافت "وللتعويض عن الأيام الدراسية الضائعة، تم تكثيف الحصص وإعطاء حصص إضافية؛ وتم تفعيل دور وسائل الإعلام للتعليم عن بعد من خلال التلفزيون المحلي والإذاعة، وأعطيت دروس في المباحث العلمية واللغة العربية لطلبة الثانوية العامة. وفي معرض ردها على سؤال حول التخصصات العلمية التي تعاني من نقص حاد لدى المدرسين والمدرسات، قالت إن تخصصات الفيزياء والرياضيات تأتي في طليعتها، ولكن برزت أيضا اللغة العربية لدى الذكور كمبحث يفتقر لوجود متخصصين في مستوى البكالوريوس.
وفيما يلي نص اللقاء:

تحديد المتغيرات

هل يمكن تحديد المتغيرات التي أنتجت تمايزا ملحوظا في معدلات الطلبة في امتحان الدراسة الثانوية العامة للعام 2003 في محافظة نابلس؟

— أبرز هذه المتغيرات هو متغير الذكور والإناث حيث حصلت الطالبات على نسب نجاح أعلى من الذكور: 88,2% و60,3% في الفرع العلمي. و61,2%، 54,8% في الأدبي. و78,2% و28,9% في التجاري.
وكذلك يلاحظ أن العشرة الأوائل في محافظة نابلس، وفي الضفة أيضا، من الإناث فقط؛ وربما أمكن تفسير ذلك بان للفتاة قدرة أكبر على الانتظام في الدراسة في الظروف الأمنية الصعبة وتحت الضغوط النفسية وأجواء التوتر.
وتجدر الإشارة، بهذا الصدد إلى تزايد الإقبال على تسجيل المشاركين في الامتحان كطلبة دراسة خاصة، فقد بلغ عددهم 1000 طالب في هذا العام، بزيادة 300 طالب على العام السابق.

المعيقات الناتجة عن الاحتلال

• ما هي الإجراءات التي اتخذتها المديرية للتغلب على معوقات التعليم الناتجة عن الاجتياح الإسرائيلي وممارسات الاحتلال لمدينة نابلس، والمحافظة بوجه عام؟

– للتغلب على إعاقة حركة المعلمين والمعلمات عبر الحواجز العسكرية تم نقل أكبر عدد ممكن من المعلمين إلى مدارس قريبة من أماكن سكنهم.

وللتعويض عن الأيام الدراسية الضائعة، تم تكثيف الحصص وإعطاء حصص إضافية؛ وتم تفعيل دور وسائل الإعلام للتعليم عن بعد من خلال التلفزيون المحلي والإذاعة، وأعطيت دروس في المباحث العلمية واللغة العربية لطلبة الثانوية العامة، ونفذت فعاليات إرشادية مختلفة لتخفيف آثار التوتر عند الأطفال بسبب الأوضاع الأمنية.

وقد تم للمرة الأولى، في هذا العام (2003)، فتح قاعة امتحان لبعض الطلبة المعتقلين في معسكر حوارة وعددهم سبعة طلاب، وقاعة في مستشفى رفيديا لطلاب جرحى وعددهم أربع طلاب. وبصفة عامة اتخذت الإجراءات اللازمة لجعل وصول الطلبة إلى القاعات أمرا ميسورا في مختلف المواقع في المحافظة.

تخصصات تعاني من النقص

• ما هي التخصصات العلمية التي تعاني من نقص حاد لدى المدرسين والمدرسات؟ وما الحل في رأيك؟

– تأتي في طليعة هذه التخصصات الفيزياء والرياضيات، ولكن برزت أيضا اللغة العربية لدى الذكور كمبحث يفتقر لوجود متخصصين في مستوى البكالوريوس، ويتأثر هذا الوضع بدرجة كبيرة بعدم وجود إرشاد مهني لطلبة الجامعة حول اختيار التخصص المطلوب في سوق العمل.

التعليم المهني

• ما الفرص المتاحة للطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في النجاح في الثانوية العامة أو لم يحصلوا على المعدلات التي يرغبون بها؟

– هؤلاء الطلبة، أو الطلبة الذين يحصلون على معدلات متدنية حاليا أمامهم فرصة وحيدة للتقدم أكاديميا، وهي إعادة التقدم لامتحان الثانوية العامة.

نحن بحاجة إلى مؤسسات تعليم مهني وتقني، وكذلك توفير معاهد ومؤسسات لتأهيل الشباب في برامج دراسية مدتها سنة أو سنتان في تخصصات فنية مطلوبة في سوق العمل. ويتطلب هذا بدوره وجود تنسيق وآلية عمل متفق عليها بين عدة وزارات ومؤسسات التربية والتعليم /وزارة العمل/غرف التجارة والصناعة....) تضمن فرص التأهيل والتوظيف لهؤلاء الشباب.

تعليم مساند

• يتم تحقيق حقوق التعليم بإضافة أشكال تعليمية مختلفة مثل التعليم المساند، ما هي هذه الأشكال التعليمية وما مدى فاعلية تطبيقها في البلاد؟

فضلا عن التعليم المساند، أي تقوية الطالب الضعيف في بعض المجالات، وضعت وزارة التربية نظام التعليم الموازي الذي سيطبق هذا العام 2003-2004 للفئة العمرية 15-18 سنة لمصلحة الطلبة المتسربين والراغبين في العودة إلى مقاعد الدراسة في الصف العاشر الأساسي.

وتجدر الإشارة إلى أن التعليم المساند يطبق على نحو واسع في مدينة نابلس بالتعاون مع مركز الخدمة المجتمعية التابع لجامعة النجاح الوطنية، وهو يحقق نسبة نجاح جيدة مع الطلبة الضعفاء أكاديميا، كما أنه يحقق في الوقت نفسه الخبرة التدريبية لطلاب الجامعة في كلية التربية.

تعديلات على نظام امتحان التوجيهي

. ما التعديلات التي تقترحين إدخالها على نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، لمصلحة الطالب الفلسطيني في الحاضر والمستقبل؟

. في الحقيقة بعد هذا الامتحان ثقيل الوطأة على الطالب، وهي تزداد مع تقدم العام الدراسي وذلك لأنه يشكل العبء المصيرية التي تقرر دخوله في مؤسسات التعليم العالي أو اختياره لمهنة أو حتى مكانته الاجتماعية.

— لما كان العنصر البشري في فلسطين هو الثروة الوطنية الرئيسية لمجتمعنا، فإن من الضروري أن نخطط سياستنا التعليمية بالاستناد إلى بناء القوى العاملة المؤهلة علميا وفنيا وتكنولوجيا على أساس مستويات المهارات المتعددة لتلبية حاجات سوق العمل المحلية والأجنبية.

ويستلزم هذا النوع من التعليم تحقيقه في مراحل تعليمية متعددة - قبل الثانوية العامة وبعدها - وذلك من خلال إتاحة فرص لدراسة مكونة من دورات أو وحدات توفر مداخل متعددة لمرحل تعليم أعلى وأكثر تخصصا، وبالطبع، يتطلب هذا النوع من التعليم الإنفاق الأولي في بناء المؤسسات التعليمية المهنية المطلوبة.

حقوق المعوقين والتعليم

م. عماد شوكت لبادة

يحتل سن وتشريع وتطبيق القوانين حيزاً واسعاً في تنظيم العلاقات داخل المجتمعات بما ينسجم مع فلسفة وثقافة وتعاليم تلك المجتمعات وبما يضمن مبادئ أية خطوات تنموية بكافة أنواعها لمختلف الشرائح والفئات وحتى الطبقات الاجتماعية المنبثقة عن إفرزات تاريخية وأيدلوجية وتشابك المصالح وتعدد أوجه المشاركة الاجتماعية وتفاعلاتها وانعكاساتها المادية وحتى الثقافية والروحية، ولعل ما يميز مجتمعنا الفلسطيني الناهض وبزعم كافة الظروف الصعبة التي يعيشها من جراء كافة الاحتلالات المتعاقبة وإفرزاتها المختلفة القدرة على وضع القوانين الحضارية الآخذة في الاعتبار الإنسان والدولة وتفاعلاتها وانعكاساتها استناداً إلى التاريخ والتجارب المختلفة المنسجمة مع ثقافة وحضارة أرساها شعبنا في تجربة غنية فريدة إذا ما احسن تطويعها لصالح القطاعات المختلفة نقطع شوطاً سريعاً في بناء مجتمع مدني حضاري متطور يكون أساسه الإنسان ومبادئه العدالة والمساواة والتكامل والتكافل.

وقد عمل المجلس التشريعي الفلسطيني على سن وتشريع الكثير من القوانين الضرورية لتسيير أعمال مجتمعنا الفلسطيني وما يهمننا في هذا السياق قانون حقوق المعوقين رقم (4) لسنة 1999 والذي تمت المصادقة عليه من قبل سيادة الرئيس ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 تشرين الأول لسنة 1999، حيث تكلفت الجهود الحثيثة بالنجاح في هذا العمل الذي يعكس تطوراً إيجابياً في تغيير النظرات الاجتماعية للفئات المهمشة، ويرسي قواعد أولية في واجبات النظام والدولة تجاههم بحقهم في حياة حرة وعيش كريم حيث جاء في القانون "أن للمعوق حق التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق" المادة (2)، تتكفل الدولة بحماية حقوق المعوق وتسهيل حصوله عليها وتقوم الوزارة (وزارة الشؤون الاجتماعية) بالتنسيق مع الجهات المعنية بإعداد برامج التوعية له ولأسرته وليبنته المحلية في كل ما يتعلق بتلك الحقوق النصوص عليها في هذا القانون (المادة رقم 3).

وبسبب ما يحتل الجانب التعليمي في حياة الإنسان من أهمية كبيرة في تحديد مستقبله واختياراته المتعددة في الحياة ناهيك على أن أحد أساسيات الحقوق الإنسانية هو التعلم والتعليم وبسبب الواقع المرير الذي يعاني منه شعبنا ومعاقينا على وجه التحديد حيث أن الحاجة للتعليم ليست حكراً على فئة أو شريحة اجتماعية دون الأخرى نرى انه من الواجب علينا تسليط الضوء على هذا الجانب بكافة حيثياته ومتطلباته.

فواقع ذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقين) في الاستفادة من الخدمات التعليمية ومؤسساتها المختلفة من الحضانات حتى الجامعات يتسم بظلم صارخ يتراوح ما بين العدم والتطويع القسري للمنشآت الممزوج بمظاهر التآفف والإجبار بعيداً عن الحق ومبادئ تكافؤ الفرص والمساواة، ناهيك عن النظرة السلبية من والى المحيط الاجتماعي في تصورات متخلفة عن الحق والبعد الإنساني والكرامة البشرية، فترى أن هناك الغالبية العظمى من القادرين على التعلم من هذه الشريحة تواقين للالتحاق بإقرانهم بتواتر المراحل سواء الأساسية أو حتى العليا، فالكثير منهم لم يستطيعوا الدراسة لأسباب كثيرة أهمها عدم توفير الاستراتيجية التعليمية التي تأخذ مثل هذه الشريحة بعين الاعتبار وإحساس الغربة والتفرقة المتبادل ما بينهم وبين المحيط، وعدم توفير التسهيلات اللازمة سواء للمنشآت أو الوسائل التعليمية لكافة مئات هذه الشريحة الكبيرة نسبياً غير المتجانسة في المعاناة والاحتياجات. وبالرغم من الحقوق الخاصة في مجال التعليم التي نص عليها قانون حقوق المعوقين إلا

انه لحد الآن لم يعمل به ولم تجهز الآليات التنفيذية لهذه النصوص من قبل الوزارة المعنية حيث جاء في هذا القانون في المادة (10) بند 3) في مجال التعليم ما يلي:

- (أ) ضمان حق المعوقين في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية والجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق.
- (ب) توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها.
- (ت) توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة.
- (ث) توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة للمعوقين حسب احتياجاتهم.
- (ج) إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم المعوقين كل حسب إعاقته.

وعليه فان هذا المجال قد غطي بنصوص عامة تحتاج كما ذكرنا سابقا للوائح وآليات تنظيمية وتنفيذية تقر من قبل المعنيين لنتم المراقبة على تنفيذها والعمل بها، وللحقيقة فان في الواقع الفلسطيني وبكافة المناطق وجدت بعض البرامج لمؤسسات أهلية مختلفة لعمل ما يمكن و ما تسمح بها برامجهم في توفير بعض الفرص الفردية لاستيعاب بعض أنواع الإعاقات في إجراءات تتسم بعدم شمولية الحلول وتقتصر في الغالب على الحل السريع لتوفير الحد الأدنى من التوافق والقبول وحتى الرضا لمثل الحالات التي تتوجه لتلك المؤسسات.

وحاولت مؤسسات المعوقين كالاتحاد العام للمعوقين الفلسطينيين ومؤسسات المجتمع المحلي التي تعنى بشأن أو بآخر من أمور المعوقين وبالتنسيق مع بعض الوزارات المعنية على بناء أسس واقعية لاستراتيجية وطنية وضاعطة للمساهمة وتفعيل دور الفئات المهمة وخاصة المعوقين والجرحى في التنمية الاجتماعية والبشرية والتي إذا طبقت بمنهجية مدروسة لن تشكل أية عوائق أو حتى أعباء في الميزانيات والجهود المختلفة للاستفادة المثلى لهذه التنمية التي تحتاجها بلادنا ودولتنا الفتنة.

ويبقى من نافل القول التأكيد على هذه الحقوق ومتابعتها ورصد أية انتهاكات و من أية جهة كانت أولية مطلقة لمؤسسات المعوقين و مؤسسات المجتمع المدني و خاصة تلك التي تعنى بحقوق الإنسان و كرامته رغم الإدراك التام للظروف الصعبة التي نعيشها و توافق كامل مع شعار المعوقين و الجرحى و الاتحاد العام بأن "حقوقنا و واجباتنا جزء لا يتجزأ من حقوق و واجبات شعبنا الفلسطيني"، وحتى لا يبقى الإقرار والتعاطف مع هذه الحقوق سمة دائمة وغير كافية فلا بد من الإسراع وممارسة الضغط لأجل التطبيق الفعلي لهذه الحقوق وعلى كافة المستويات وبمختلف المجالات وخاصة التعليمية نقترح الإجراءات التالية:

- تجهيز وإقرار اللوائح التنفيذية لنصوص القانون آتفة الذكر وتطبيقها في الواقع.
- تنفيذ برنامج التعليم المشترك وبشمولية المناطق والاحتياجات لهذه الشريحة.
- التعميم على الجهات المختصة بتصميم وإنشاء المرافق التعليمية المختلفة لضرورة الالتزام بتأهيل هذه المنشآت لكافة الإعاقات ومتابعة تنفيذها والعمل بها.
- تقديم الدعم لبعض الحضانات النموذجية والتي يمكن أن تستوعب الحالات المختلفة من المعاقين.
- إلزام الجامعات والمعاهد العليا بضرورة اخذ هذه الشريحة بعين الاعتبار في إنشاءاتهم ومرافقهم.
- إيجاد جسم ضاغط ومراقب وحتى قانوني لمتابعة الانتهاكات ورصدها وإيجاد الحلول لها وخاصة من قِبل مؤسسات المعوقين ومؤازريهم.

· توفير الكادر المؤهل والوسائل التعليمية المناسبة لكافة الإعاقات النوعية وغيرها.

وخلاصة القول فإن العبء الأكبر والدور الأول مناط بارتفاع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات لفئات هذه الشريحة الاجتماعية سواء الفردية منها أو الجماعية والمتناغمة مع الظروف الموضوعية والذاتية لنمو مجتمعنا الفلسطيني خاصة في هذه المرحلة الحرجة من مرحلة التحرر الوطني والاستقلال وبناء الدولة والذات في تغليب تناقضنا الأساسي مع الاحتلال ورفع الظلم غير مهمشين حاجتنا لحياة حرة كريمة متناسقة مع مشروعنا التحرري.

الانتهاكات

حرمان المعاقين من الحق في الرعاية والتأهيل والتعليم

ينص الكثير من المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على حق المعاق في الرعاية والتأهيل والتعليم. ولا يجوز المساس بهذه الحقوق لأي سبب من الأسباب ولا بأي ظرف من الظروف. وخلال انتفاضة الأقصى تعرض المعاقون الفلسطينيون لانتهاكات عديدة لحقهم في الرعاية والتأهيل والتعليم من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، شأنهم في ذلك شأن بقية المدنيين الفلسطينيين. ونظراً لخطورة هذه الانتهاكات، فقد أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في شهر أغسطس الماضي تقريراً مفصلاً بعنوان "المعاقون الفلسطينيون ضمن دائرة استهداف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أيضاً". وسلط التقرير الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها المعاقون الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال، من جميع الجوانب.

وأفرد التقرير فصلاً لاستعراض اعتداءات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على المؤسسات الخاصة بتقديم الرعاية والتأهيل والتعليم لهذه الفئة من الأفراد، وبخاصة الأطفال منهم، ولم تأبه تلك القوات بعجزهم وقصورهم، كما لم ترحم إعاقتهم، ولم تلتزم بالمواثيق والمعاهدات التي تضمن حقوق المعاقين. وأشار إلى أن قوات الاحتلال قصفت الكثير من المؤسسات التي تقدم خدمات تربوية واجتماعية ونفسية للأطفال المعاقين. وقد أشارت معلومات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن حوالي تسع مؤسسات للمعاقين أصيبت بأضرار مختلفة جراء تعرضها لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ففي 2002/2/19، أصيبت مدرسة المكوفين في البيرة بعدة قذائف مدفعية إسرائيلية أثر قصفها من مستوطنة بساجوت، وقد تنقل الأطفال المكوفين خلال القصف بين الأقسام عبر السالام، مما جعلهم يندفعون دون وعي فتساقطوا بعضهم فوق بعض مما أصاب بعضهم برضوض وجروح، ونتيجة ذلك أصيبت المدرسة بأضرار بالغة. وبتاريخ 2002/3/3، أصيبت مدرسة الأمل لتأهيل المعاقين في جنين بأضرار مختلفة نتيجة تعرضها للقصف والاعتداء من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وبتاريخ 2002/2/10، تعرضت جمعية النورين لتأهيل المعاقين، في غزة جراء قصف تجمع أنصار القريب من الجمعية، وجراء ذلك أصيبت بأضرار مختلفة في الأثاث والشبابيك. وبتاريخ 2002/3/6، تعرضت للقصف جمعية الحق في الحياة، التي تقع في غزة حي الشجاعية، الخط الشرقي، للتخريب حيث قامت دبابات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بهدم السور الخارجي للجمعية. وفي 2002/3/29، اقتحمت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مركز أبو ريا لإعادة تأهيل المعاقين في محافظة رام الله، وقام بإتلاف بعض محتوياته. وبتاريخ 2002/4/29، اقتحم الجيش الإسرائيلي مبنى جمعية

الإحسان للمعاقين والمسنين في محافظة الخليل، وقام باعتقال حارسها، وتخويف المقيمين فيها من الأطفال والمسنين، والعبث في محتوياتها وملفاتها، ومصادرة أجهزة الحاسوب، كما تعرضت الجمعية لاقتحام مماثل في 24 تشرين الثاني 2002. وكذلك تعرض مركز خدمات المعاقين في مخيم عسكر الجديد بتاريخ 2003/2/6، وقام جنود الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتدمير المركز والعبث بمحتوياته. وفي 2003/2/6، تعرض مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي في محافظة غزة حي الشجاعة لزخات كثيفة من العيارات النارية، قامت بإطلاقها طائرات عمودية إسرائيلية، تبع ذلك تفجير مدخل عمارة سكنية مقابلة للمستشفى الأمر الذي أثار الرعب لدى المرضى المعاقين، وعندما هرع الأطباء والممرضون لتفقد المرضى والمعاقين حيث دخل الممرض عبد الكريم لبد وتبعه الممرض عمر حسان إحدى الغرف الشرقية للمستشفى، قام قناصون إسرائيليون بإطلاق الرصاص عليهم مما أدى إلى استشهدهم.

مركز النور لتأهيل الأطفال المعاقين بصرياً، هو النموذج الأبرز على ما ترتكبه إسرائيل ممثلة بجنودها من جرائم بحق الأطفال الأبرياء. المركز الذي هو بمثابة مدرسة يتم فيها تأهيل الأطفال المعاقين بصرياً والذين لم تتجاوز أعمارهم الـ 14 عاماً، تعرض للقصف الإسرائيلي يوم الثلاثاء الموافق 5 مارس 2002، وعلى إثر تعرض المركز للقصف، تضررت وبشكل بالغ مبانيه وفصوله الدراسية ناهيك عن الدمار الذي لحق بحديقة الأطفال وألعابهم. وبهذا العمل فإن سلطات الاحتلال، لم تكف بملاحقة الأطفال الفلسطينيين الأسوياء، وإنما لاحقت أيضاً الأطفال المعاقين والمكفوفين. فقصفت مؤسساتهم التي يرفرف فوقها علم الأمم المتحدة، ويحمل شارات واضحة وكبيرة تؤكد تبعيته لهذا الجسم الدولي. جدير بالذكر أن هذا المركز الذي يقدم خدماته لحوالي 350 طفلاً من الأطفال المكفوفين من مختلف مناطق قطاع غزة، هو الوحيد من نوعه في القطاع، ومن هنا يشكل قصفه وما لحق به من دمار مشكلة حقيقية لأولئك الأطفال الذين باتوا بين عشية وضحاها بلا مركز يخدمهم ويتعاطى مع إعاقاتهم. لم تشفع لهم طفولتهم، لم تشفع لهم إعاقاتهم، ولم يشفع لهم فقدانهم لبصرهم، الذي لم يحل دون رؤيتهم بقلوبهم، لحجم الضرر الذي لحق بمدريستهم جراء القصف الإسرائيلي.

وسلط تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الضوء على حالة الطفلة هبة المعاقة حركياً، والتي تنتظر طويلاً على الحاجز العسكري حتى تتمكن من الوصول إلى مدرستها. وقال: بتاريخ 2003/4/8، انتظرت الطفلة هبة البطمة البالغة أحد عشر عاماً من قرية بيتير، الجالسة على كرسيها المتحرك وقتاً طويلاً على الحاجز الذي يغلق مدخل قرية نحالين للوصول إلى مدرستها الخاصة الموجودة في القرية لكن الحاجز حال دون ذلك. وتقول الطفلة هبة المصابة بإعاقة حركية والحزن يرتسم على وجهها: إن الحواجز الإسرائيلية العسكرية والترابية أصبحت عقبة أمام الوصول إلى مدرستها لتلقى تحصيلها التعليمي، وإن هذه الحواجز أصبحت تشكل لها كابوساً حقيقياً لا يفارق مخيلتها وتفكيرها. واستذكرت الطفلة حادثة تمثل فظاعة الاحتلال قائلة: أن جنود الاحتلال أوقفوا السيارة التي تقلهم وأجبروهم على النزول منها على الرغم من إدراكهم وعلمهم بأن السيارة تقل أطفالاً معاقين مما أدى إلى نشر حالة من الذعر والخوف مشيرة إلى أن الأطفال أخذوا يصرخون ويبكون من هول وفضاعة ما ارتكب بحقهم. يشار إلى أن 35 طفلاً من ذوي الحاجات الخاصة من قرى بيتير ونحالين وحوسان وواد فوكين ويلتحقون بمركز ومدرسة نحالين للتربية الخاصة.

ورشة عمل حول حقوق المعاقين تعليمياً

فاتن نبهان

حضر مندوب مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ورشة عمل حول الحقوق التعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة نظمتها جمعية اللد بالتعاون مع مؤسسة "تمكين"، وقد شمل الحضور عدة مؤسسات أهلية وحكومية ووفد من جامعة النجاح كمؤسسة تعليمية هامة، وكذلك بعض الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة. افتتح مندوب جامعة النجاح حديثه عن التسهيلات التي تقدمها الجامعة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، فتحدث عن المباني الجديدة المرفقة بالتسهيلات البيئية التي تساعد المعاقين حركياً على الوصول إلى حيث يريدون، والتي ربما أرى أنها غير موجودة على أرض الواقع؛ فمن خلال معاشتي للحياة الجامعية في جامعة النجاح أرى أن تلك التسهيلات قد تكون موجودة في المبنى الجديد نفسه، ولكن للوصول إلى تلك المباني يوجد الكثير من العقبات والصعوبات البيئية؛ من الجدير بالذكر أن هناك ما لا يقل عن 55 طالباً من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعة ولم يكن واضحاً فيما إذا كانت هذه التسهيلات تتناسب وهذا العدد لهؤلاء الطلبة في الجامعة؟

و كانت تلك بداية الحديث ثم ساهم جميع المشاركين فيه، كل بما يحمله من أفكار وتجارب، و كانت لبعضهم تجارب مؤثرة في هذا الموضوع الشائك الذي يمس مجتمعنا الفلسطيني ككل، تجدر الإشارة إلى أن أم حنين هندية، تلك الفتاة الجامعية التي تعاني من شلل دماغي لم يمنعها من مواصلة مسيرتها التعليمية إذ أنها طالبة في الدراسات العليا في الجامعة وموظفة في وزارة الثقافة-عولت على الشارع الفلسطيني في تسهيل حياة ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي ترى أن المجتمع الفلسطيني مقصر بحق تلك الفئة إن لم يكن يساهم عملياً في تراجع دورها التعليمي والحياتي بشكل عام؛ فالناس على حد تعبيرها لا يرحمون وهم دائمو النقد والسؤال والاستفسار إلى حد التهكم والسخرية من الأفراد الذين يعانون من إعاقة ما.

وطالبت أم حنين المجتمع الفلسطيني أن يكون رحيماً متعاوناً مع جميع الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوعية الناس حول هذا الموضوع

كذلك طالبت إحدى الفتيات الكفيفات المشاركة في ورشة العمل بإنشاء مكتبة شاملة لذوي الاحتياجات الخاصة تراعي إعاقة كل منهم، وتضم خاصة كتباً بلغة "برايل" لتتمكن هي وزميلاتها الكفيفات من الإطلاع على العلوم والثقافات المختلفة؛ وفي الختام خرج الحاضرون بعدة توصيات كان أهمها: تمويل دراسة علمية تفصيلية عن مدى الإعاقات في فلسطين لتتمكن الجهات المختصة من توفير العناية والرعاية اللازمة لأصحابها، كما طالب الحاضرون بعقد ورشات توعية لأمهات المعاقين لتوعيتهن للتعاون مع أبنائهن كذلك توفير الدعم النفسي لهن ولأولادهن.

كما رأى الحضور ضرورة توفير التسهيلات البيئية في المباني الجامعية والدراسية، ونشر ثقافة الوعي بحقوق تلك الشريحة من المجتمع وبخاصة بين الطلبة في المدارس والجامعات والعمل على تقبل دمجهم في المؤسسات كافة.

وقد أشار د.ماهر أبو زنت، رئيس قسم علم الاجتماع في الجامعة إلى هذه التوصيات والمطالبات يجب أن تكون مدعومة أولاً من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم، ثم من جميع الأفراد والمؤسسات الحكومية والأهلية، لنتمكن من تقديم العون لتلك الفئة بالحصول على حقوقها الإنسانية كافة.

وأخيراً طالب الاتحاد العام للمعاقين بمنحه الصلاحيات اللازمة للقيام بمسؤولياته تجاه منتسبيه، من أجل رفعة شأنهم ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم كاملة.

كلام ما كان له ان يمر بسلام

سميح محسن

في ظلّ انشغالنا بشأننا الداخلي و"الخاص جداً"، انشغل الإعلام الإسرائيلي كعادته بنا. وفي هذه المرة عزف على خنجر نشرته صحيفة "القدس العربي" الصادرة في العاصمة البريطانية، يوم الثلاثاء الموافق 2003/9/2، عنا. الخبر يقول، وكما نقلته صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية على صفحتها الإلكترونية باللغة العربية في اليوم المذكور، أن "وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أصدرت تعليمات مشددة إلى كافة المدارس في مناطق السلطة الفلسطينية، في اليوم الأول من العام الدراسي، بمنع كافة أشكال التعبير عن الانتفاضة، مهددة المخالفين بعقوبات تشمل الفصل من الدراسة!!".

وجاء في الخبر نقلاً عن مصادر فلسطينية، كما ورد على صفحات الصحيفة الإسرائيلية أن "تعليمات الوزارة تليّت في مختلف المدارس، وتنص على حظر تعليق أو تداول صور الشهداء في المدارس، وحظر المشاركة في المسيرات أو أي شكل من أشكال التعبير عن فعاليات الانتفاضة، ومنع التلاميذ من الانتماء لأي تنظيم أو ترويج أفكار أي فصيل، وحظر تعليق صور الشهداء على جدران المدرسة أو داخل الصفوف الدراسية".

بحكم خبرتنا الطويلة والعميقة بالإعلام الإسرائيلي ومقاصده، وبعد تداول هذا الخبر من قبل مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية في اليوم المذكور أعلاه، بادرنا في المركز، وبعثنا برسالة لمعالي وزير التربية والتعليم العالي للاستفسار عن مدى صحته، نظراً لما يشكله ذلك من مساس بأبسط معايير حقوق الإنسان. ورغم تشكيكنا في صحة الخبر، كما ورد في رسالتنا إلى الوزارة، إلا أننا لن ننلق رداً منها حتى الآن.

لماذا لم ترد الوزارة؟ وما هو سر اهتمامنا بموضوع كهذا؟

في الخبر المنشور على صفحة "يديعوت أحرونوت" ورد ربط بين الخبر المنقول، وبين خبر آخر كانت الصحيفة نفسها قد نشرته في وقت سابق، يتعلق بتشكيل لجنة إسرائيلية خاصة مكلفة بـ "منع التحريض ضد إسرائيل في السلطة الفلسطينية". وفي حينه، جاء في بيان صدر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية مرافق للإعلان عن تشكيل اللجنة المذكورة أن "اللجنة سوف تتابع مضامين جهاز التعليم الفلسطيني والكتب الدراسية في السلطة الفلسطينية". وإن كان هذا الربط بين خبرين صحيحاً من الجانب المهني، إلا أن الربط من قبل الإعلام الإسرائيلي يذهب إلى أبعد من الحدود المهنية، ليلامس المقاصد السياسية القائمة أساساً على زرع الشكوك في وجدان المواطن الفلسطيني تجاه مواقف السلطة.

من خلال متابعتنا لوسائل الإعلام الفلسطينية، الرسمية منها والخاصة على مدار يومين، لم نسمع أي تعقيب لوزارة التربية حول هذا الخبر، على الرغم من أنه يتعلق بها، ويمس موضوعاً خطيراً جداً، ما كان له أن يمر بكل هذا السلام الذي أحاط به... وهنا نقفز أمامنا مجموعة من الأسئلة:

- هل تعتبر وزارة التربية والتعليم أن موضوعاً كهذا لا يستحق منها التعليق والرد عليه!!؟
- أم أن الموضوع له أساس من الصحة، فأثرت أن لا ترد عليه!!؟
- وفي كلا الحالتين، ألا تستحق رسالة الاستفسار التي بعثت بها المركز إلى معالي الوزير الرد عليها، سواء بالنفي أو بالإيجاب!!؟

ومهما يكن الأمر، إن موضوعاً كهذا، وكما ذكرنا، يستحق المناقشة، بعيداً عن فرضية صحة الخبر من عدمها، وبخاصة أن الحديث يجري عن "منع كافة أشكال التعبير عن الانتفاضة"!! وليس عن تعليق صورة لهذا الشهيد أو ذلك، حتى لو كان الشهيد أحد طلاب المدرسة.

من الصعب علينا أن نتفهم الاعتراض على تعليق صورة شهيد على جدار داخل المدرسة. كما أنه من الصعب علينا أن نتفهم منع الطلاب من ترويج أفكار أي فصيل، فكيف بنا أن نتفهم منع الطلاب من الانتماء لأي تنظيم، طالما أنهم لا يستغلون المدرسة لترويج أفكاره داخل أسوارها. أو أن نتفهم منع الطلاب من التعبير عن آرائهم، سواء عبر الإذاعة المدرسية، أو حتى عبر مادة التعبير، وعن قضية يعيشون أدق تفاصيلها، ويدفعون دمهم، وعرقهم، وجهدهم ثمناً يومياً لها. وهناك أهمية إضافية لهذا الموضوع، وهو المطالب الإسرائيلية المتكررة بوقف ما يسميه الإسرائيليون "التحريض ضد إسرائيل في السلطة الفلسطينية". فموضوع كهذا ما كان له أن يمر بدون تعليق، أو أن يمر بسلام، كما جرى.

المعاقون يطرقون ابواب العمل

سحاب فتاة في السادسة والعشرين من العمر، حرمت من نعمة البصر ولكنها لم تقف وتتدب حظها من هذه الدنيا، بل عملت على استكمال مسيرتها التعليمية وتخرجت في قسم اللغة العربية بجامعة بير زيت، يحدها الأمل على تقديم الدعم لأسرتها وللمجتمع الذي ساعدها على استكمال تعليمها، من خلال العمل بهمة في إحدى مؤسساته.

من هنا تبدأ المعاناة وتصطم بالواقع المرير، في أول محاولة لها، عندما قررت أن تذهب لتدق أبواب إحدى المؤسسات الكبرى ألا وهي المؤسسة التي خرجتها بعلم وثقافة وشهادة، تدق باب وزارة التربية والتعليم لتقدم طلبا للعمل في إحدى مدارسها، ويأتي وقت المقابلة لتفاجأ بأحد المقابليين من "خبراء التربية" يقول لها أنت غير لائقة صحيا للعمل عندنا، وتحتبس الدموع في أحداقها لتخرج من تلك الغرفة، دون أن تفارقها أصداء تلك الكلمات الجارحة التي كانت أفسى عندها من قدرها الذي حرمتها من البصر.

تتجاوز جراحها وتحاول مرة ثانية إيجاد مكان لها في المدرسة التي خرجتها، "المدرسة الوطنية للكيفيات"، لتقدم طلبا للعمل هناك؛ ولكنها تلقى المصير نفسه الذي واجهته مع التربية والتعليم، وتزيد مديرة المدرسة: أنك لا تعرفين الكتابة والقراءة. وترد عليها سحاب بطيبة بالغة: "إن كنت لا اعرف الكتابة والقراءة فأنتم من خرجتمونا في المدرسة لالتحق بالجامعة التي تخرجت منها "

وتطوي سحاب صفحات اليأس الذي بدأ يتغلغل في أوصالها، لتعاود المحاولة لتقديم طلب في وزارة التربية والتعليم مرة أخرى، وحين تدخل ذلك المكان تسمع صوت الرجل نفسه الذي قابلها في المرة السابقة لتتسارع ضربات قلبها، إدراكا منها أن المصير المحتوم برفض توظيفها ينتظرها مرة أخرى، وتدخل حاملة كل معاني الإحباط واليأس في أحشائها.

ولم يفاجئها رفض ذلك الشخص إعطاءها نموذجا لطلب التوظيف، وهو يقول لزميلة له: إذا كنت تريدين إعطاءها طلباً للتوظيف فأعطيها أما أنا فلن افعل ذلك.

ولم يبق أمام سحاب إلا أن تلمم جراحها، وتخرج من ذلك المكان لتعد نفسها بأنها لا تعود إليه ما دامت تعامل بتلك الطريقة القاسية وغير الإنسانية.

وها هي ذي الآن إحدى النزيلات في مركز النور للكيفيات تتعلم فن الحياكة والنسيج، علماً تعوض عجزها بإيجاد وظيفة بتعلم حرفة يدوية تساعد في تأمين مهنة أخرى، لتكسب منها قوتها، وبخاصة لأنها فتاة من عائلة قروية كبيرة العدد، يعاني أربعة من أفرادها من إعاقات مختلفة، وتعتمد على الزراعة فقط لتأمين حياة أبنائها ومعيشتهم. ورغم هذه المعاناة والأبواب التي تغلق في وجهها أينما ذهبت، ما يزال لدى سحاب بصيص من الأمل في إيجاد وظيفة في التعليم، تلك المهنة التي تعشقها وتحبها إلى حد التقديس.

فهل تجد من يصغي إلى نداءها ويأخذ بيدها التي كلت من طرق الأبواب الموصدة، دون طائل أو مجيب، طيلة أربع سنوات عجاف؟! عجاف!

تعليم حر

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

العدد الثالث، أيلول 2003

هيئة التحرير
علي خليل حمد
سميح محسن
زياد عثمان

المحتويات:

- الدمج الاجتماعي للمعاقين
- المعاقون ... أكثر من مطرقة أكثر من سندان
- نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
- لقاء مع مديرة التربية والتعليم في محافظة نابلس
- حقوق المعاقين والتعليم
- حقوق المعاقين ورعايتها
- الانتهاكات.. حرمان المعاقين من حقوقهم
- المعاقون يطرقون أبواب العمل
- ورشة عمل حقوق حقوق المعاقين
- كلام ما كان له ان يمر بسلام

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

بدعم من الممثلة الأيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية